

Distr.: General
17 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2023

9-5 حزيران/يونيه 2023، نيويورك

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة لعام 2022

موجز

تماشياً مع مُقرّر الجمعية العامة 267/59 المؤرّخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004، وكما أُعيد تأكيده في المُقرّر 246/62 المؤرّخ 3 نيسان/أبريل 2008، يقدّم هذا التقرير موجزاً لردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وهو يوجّه الانتباه إلى توصيات محددة موجّهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويركز هذا التقرير على تقارير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان التي صدرت منذ التقرير الأخير المقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2022 والتي تلقتها المنظمة قبل إعداد هذا التقرير. ومن بين التوصيات العشرين ذات الصلة بالصندوق الواردة في التقارير الثلاثة، هناك 16 توصية موجّهة إلى إدارة الصندوق وأربع توصيات موجّهة إلى المجلس التنفيذي باعتباره الهيئة التشريعية للصندوق. ويقدم هذا التقرير ردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوصيات الـ 16 ذات الصلة، ويتضمن أيضاً معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريرَي وحدة التفتيش المشتركة السابقين الصادرين في عامي 2021 و2020.

عناصر مُقرّر

قد يؤدّ المجلس التنفيذي أن يحيطَ علماً بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على التوصيات الأربع لوحدة التفتيش المشتركة المزمع أن ينظر فيها المجلس التنفيذي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

ملاحظة: أعد صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه الوثيقة بالكامل.

310523 260523 23-10008 (A)



استعراض عام لتقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة

يقدم هذا التقرير موجزاً للتقارير الثلاثة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان والتي وردت منذ التقرير السابق المقدم إلى المجلس التنفيذي (DP/FPA/2022/4 (Part II)) وقبل صياغة هذا التقرير.

[استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة \(4/2021/JIU/REP\)؛](#)

[استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة \(5/2021/JIU/REP\)؛](#)

[إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة \(6/2021/JIU/ML\).](#)

تردُّ أناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك التوصيات المعروضة على الهيئة التشريعية للنظر فيها. ويقدم المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً إحصائياً للتقارير الخاضعة لهذا الإبلاغ؛ ويقدم المرفقان الثاني والثالث معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات والمذكرات الصادرة في عامي 2021 و2020 على التوالي؛ ويتضمن المرفق الرابع استعراضاً عاماً عن التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الواردة في هذا التقرير، باعتبارها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وموجهة إلى مجلس إدارة الصندوق.

موجز واستعراض تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها ذات الصلة

[استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة \(4/2021/JIU/REP\)](#)

وفي هذا التقرير، تقيم وحدة التفتيش المشتركة التقدم المحرز منذ استعراضها لعام 2013 بشأن الموضوع نفسه وتحلل الأساليب والممارسات التي تستخدمها مؤسسات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لاختيار الشركاء المنفذين وإدارتهم لتنفيذ البرامج والمشاريع، وتحديد القضايا ومواطن القوة والضعف في الممارسات الحالية، واستكشاف مجالات لزيادة التحسين من أجل إدارة الشركاء المنفذين بفاعلية وكفاءة. ويهدف الاستعراض إلى تعزيز المساءلة، وتحديد الممارسات الجيدة ونشرها، وتشجيع التعاون بين الأطراف المعنية، ومعالجة قضايا الكفاءة والفاعلية. وقد درس الاستعراض أطر الحوكمة والمساءلة، والأساليب الفعالة لاختيار الشركاء المنفذين وإدارتهم، ونظم الرصد والتقييم للعمل الذي يضطلع به الشركاء المنفدون. وقد وُضع في الاعتبار تأثير جانحة كوفيد-19 على إشراك الشركاء المنفذين.

في هذا التقرير، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة عشر توصيات تهدف إلى تعزيز إدارة الشراكات وتحسين الإدارة القائمة على النتائج. وشمل ذلك وضع تعريف موحد ومبادئ توجيهية متفق عليها للشركاء المنفذين، وتقديم تقارير سنوية وإشراف تشريعي، وتحديث سياسات الشركاء المنفذين، وإدماج المخاطر في أطر إدارة المخاطر، ووضع مؤشرات للأداء ومواد تدريبية، وتقييم النهج المتبعة في بناء القدرات، وتحسين التنسيق بين الوكالات على الصعيد القطري. وتهدف هذه التوصيات إلى إيجاد نهج استراتيجي قائم على تحديد المخاطر لإدارة الشركاء المنفذين، يتماشى مع الإطار الاستراتيجي للكيان. ويرحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتقرير ويوافق على معظم التحليلات والنتائج والتوصيات.

ويتضمن الاستعراض عشر توصيات: اثنتان منهما (التوصيتان 3 و9) موجهتان إلى المجلس التنفيذي للنظر فيهما (ونوقشناً بمزيد من التفصيل والتعليق في المرفق الرابع)؛ أما التوصيات الثماني الأخرى (التوصيات 1 و2 و4 و5 و6 و7 و8 و10) فهي موجهة إلى المدير التنفيذي.

ويتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على التقرير (Add/317/77.1.A).

في ما يتعلق بالتوصية 1، يُقدّر الصندوق المبادرات الرامية إلى وضع تعريف على نطاق المنظومة ومجموعة من المبادئ والمعايير التوجيهية للشركاء المنفذين، والتي ينبغي أن تُعطي الأولوية لنهج استراتيجي قائم على تحديد المخاطر. كما ينبغي أن تتضمن هذه المبادئ والمعايير معايير الإشراف والتوقعات، لا سيما في ما يتعلق بالضمانات والقضايا الناشئة مثل التخصيص السلبي للشركاء المنفذين من قبل فرادى الدول الأعضاء.

في ما يتعلق بالتوصية 4، يُقدم الصندوق بصورة منتظمة ومستمرة على وضع السياسات والتوجيهات لإدارة الشركاء المنفذين واستعراضها وتحديثها من أجل التكيف مع الاحتياجات الناشئة، والاتساق مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وزيادة المواعيد في ما بين الوكالات، وتحسين الفاعلية والكفاءة.

في ما يتعلق بالتوصية 5، وبعد استعراض الهيكل التنظيمي الحالي لإدارة الشركاء المنفذين، سيستكشف صندوق الأمم المتحدة للسكان الخيارات المحتملة لتعزيز تنسيق الأنشطة المرتبطة بذلك وفعاليتها. وستُنفذ وفقاً لذلك أي تعديلات مطلوبة يجري تحديدها أثناء الاستعراض.

في ما يتعلق بالتوصية 6، استحدث صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخرًا سياسةً شاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة، تتضمن إطاراً صارماً يتضمن سياسات وممارسات راسخة لإدارة مخاطر الشركاء المنفذين وربطها بمجالات أخرى للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، استكمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2022 نموذج مخاطر الشركاء المنفذين الذي ظلت المنظمة تستخدمه لعدد من السنوات عن طريق إدخال السياق التشغيلي في تقييمها للمخاطر.

في ما يتعلق بالتوصية 7، يعكف صندوق الأمم المتحدة للسكان على جمع ورصد وإبلاغ البيانات المتعلقة بعدة مؤشرات أداء رئيسية تتصل بالشركاء المنفذين، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للصندوق والأدوات والنظم الداخلية للمنظمة.

في ما يتعلق بالتوصية 8، يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط تبادل المعلومات لمواصلة أنشطة الوكالات وتعزيزها من أجل تحقيق الاتساق والتأثير والكفاءة. ومع ذلك يقرُّ صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تقاسم المعلومات وحده لا يكفي في كثير من الأحيان، وأنه يلزم بذل جهود إضافية لمواصلة أساليب العمل. ويمكن لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يساعد في هذا المجال بتشجيع الوكالات على الانضمام إلى بوابة الأمم المتحدة للشركاء، التي لديها حالياً وحدتان جديدتان قيد الإعداد: وهما وحدة نموذجية للمخاطر والقدرات من أجل تبادل المعلومات عن أداء الشركاء المنفذين، ووحدة نموذجية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويقود صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية تطوير كلتا الودعتين.

في ما يتعلق بالتوصية 10، يرحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة التنسيق في ما بين الوكالات، ولا سيما على الصعيد القطري. وقد بظطلع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية ومكاتب المنسقين المقيمين بدور هام في دعم التزام الوكالات بالتغلب على العقبات التي تعترض التنسيق الفعال والعمل المشترك.

في ما يتعلق بالتوصية 2، تعتقد الإدارة أن التوصية، كما ذكر، أوسع من أن تمكن الصندوق من دعمها دون فهم واضح لكيفية استخدام المعلومات. بيد أن الصندوق قد يميل إلى تقديم الدعم إذا كان من الممكن أن تكون التوصية أكثر تحديداً. ويكشف صندوق الأمم المتحدة للسكان بالفعل عن معلومات مالية بشأن شركائه المنفذين. ولقد بلغت تفاصيل الطلب الخاص بأوصاف برامج الشركاء المنفذين مبلغاً لا يمكن معه إدراجها في التقارير السنوية أو تقارير المجلس الأخرى بسبب القيود المفروضة على عدد الكلمات. ومع ذلك، فإن النتائج التي حققها الشركاء المنفدون عموماً مُدرجة في التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي. وسيكون من الصعب ومضيفة كبيرة للوقت تقديم تفاصيل عن فرادى الشركاء المنفذين في هذه التقارير.

استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (5/2021/JIU/REP)

أجرت وحدة التفتيش المشتركة استعراضاً لوظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة بهدف رئيسي هو إعلام الأجهزة التشريعية، ومجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الحالة الراهنة لوظيفة الأخلاقيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتقدم المحرز منذ الاستعراض السابق الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2010، وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لدعم المنظمات في إقرار وظيفتها في مجال الأخلاقيات وتعزيزها عند الاقتضاء.

كان الاستعراض يهدف إلى تقديم توصيات لتعزيز التهيئة التنظيمية لوظائف الأخلاقيات، بما في ذلك الاستقلال والولاية، وتحقيق مزيد من الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة في مجال الأخلاقيات من خلال معالجة أوجه القصور المحددة.

خلص الاستعراض إلى أن مهمة الأخلاقيات داخل منظومة الأمم المتحدة شهدت تطوراً كبيراً، حيث أنشئت مكاتب جديدة وعُزّزت الولايات ووضعت معايير أفضل لاستقلاليتها. وعلى الرغم من هذا التقدم، حدّد الاستعراض أوجه قصور مستمرة في الترتيبات الأخلاقية الحالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حيث أشار إلى الحاجة إلى زيادة تعزيز وظيفة الأخلاقيات كفالة المساءلة والنزاهة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

يتضمّن التقرير أربع توصيات رسمية: منها ثلاث توصيات (التوصيات 1 و3 و4) موجهة إلى المدير التنفيذي؛ و(التوصية 2) موجهة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها (نوقشت مرة أخرى وعلّق عليها في المرفق الرابع).

ويتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على التقرير (1.A/77/258/Add).

في ما يتعلق بالتوصية 1، يؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصية وقد تم تعيين مستشار الأخلاقيات الحالي في الصندوق لخدمة كاملة في فترة التجديد اللاحقة. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالامتثال عن طريق منح عقد كامل المدة لرئيس مكتب الأخلاقيات. في ما يتعلق بالتوصية 3، يتماشى صندوق الأمم المتحدة للسكان مع هذه التوصية ويكفل تنظيم دورات دورية إلزامية لتجديد المعلومات في مجال الأخلاقيات لجميع الموظفين وغير الموظفين بغض النظر عن الأقدمية والفئة والمستوى. ويؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان التوصية 4 وقد أجرى تقييماً شاملاً في عام 2022، وافق المدير التنفيذي للصندوق على نتائجه واقتراحاته.

إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (6/2021/JIU/REP)

أجرت وحدة التفتيش المشتركة استعراضاً لاستمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بهدف رئيسي يتمثل في دراسة الاستخدام والتكامل الحاليين لسياسات استمرارية تصريف الأعمال وخططها وعملياتها وممارساتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

استهدف الاستعراض تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لتوجيه عملية صنع القرار في ما يتعلق بالمبادرات الجارية والمقبلة. وركز الاستعراض على وجه التحديد على تدابير المساءلة والإشراف في ما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال، وقارن التقدم المحرز على مدى العقد الماضي بتقرير وحدة التفتيش المشتركة السابق. وبالإضافة إلى ذلك، حلل الاستعراض كيفية عمل إدارة استمرارية تصريف الأعمال على نطاق منظومة الأمم المتحدة في أثناء الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

وقد خلص الاستعراض إلى أن توجيهات أكثر شمولاً تتعلق بالسياسات كانت متاحة في عام 2021، لكن لا يوجد إلا عدد قليل من المنظمات التي تنفّذ جميع العناصر الأساسية لاستمرارية تصريف الأعمال. وتحتاج القدرة الداخلية لدعم استمرارية تصريف الأعمال إلى المزيد من الاهتمام والتكامل. وينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار عند وضع خطط استمرارية تصريف الأعمال التي تعكس المخاطر والعناصر الحاسمة الأخرى. ومن الضروري تحسين صرامة وانضباط ممارسات الصيانة والممارسة والاستعراض. وينبغي لمكاتب الإشراف الداخلي أن تقيّم إدارة استمرارية تصريف الأعمال على نحو أشمل. ويجري التنسيق بين الوكالات بالتفاوت في تنفيذ السياسات على نطاق المنظومة.

يتضمّن التقرير ست توصيات رسمية: خمس توصيات موجهة إلى المدير التنفيذي (التوصيات 1 و2 و3 و4 و5)؛ أحدها موجهة إلى المجلس التنفيذي (التوصية 6) للنظر فيها (نوقشت مرة أخرى وعلّق عليها في المرفق الرابع).

ويتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على التقرير (1.A/77/256/Add).

في ما يتعلق بالتوصية 1، تؤيد إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان جزئياً التوصية المحددة لأن سياسة الصندوق وخطه الحالية المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال تتضمن بالفعل هذه التوصية. لذلك، قد لا تكون هناك حاجة إلى مزيد من التفتيحات.

في ما يتعلق بالتوصية 2، يُشير صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع تأييده للتوصية عموماً، أن الإجراء المقترح قد نُفِّذ بالفعل من خلال تعديل سياسة استمرارية تصريف الأعمال للصندوق وممارستها وتنقيحها على أساس التنفيذ الفعلي والدروس المستفادة.

في ما يتعلق بالتوصية 3، اعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجاً دينامياً لتنفيذ سياسة استمرارية تصريف الأعمال، معتبراً أنها وثيقة حية تستند إلى الدروس المستفادة. وينطوي ذلك على تكييف سيناريوهات إدارة الأزمات وخطة استمرارية تصريف الأعمال لتلائم سياقات تشغيلية محددة. ويستعرض صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً آليته الخاصة بفريق الاستجابة للأزمات، ويقدم فعاليتها في الاستجابة لمختلف الحوادث التي يمكن أن تؤثر على أداء المنظمة، ويعيد استراتيجياتها استناداً إلى الدروس المستفادة.

في ما يتعلق بالتوصية 4، يعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه عضواً نشطاً في شبكة نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، أن إسهامه المنتظم في تقارير الأمين العام بشأن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ يفي بالإجراء المطلوب بموجب التوصية المقترحة وأن تقديم تقارير إضافية سيكون تكراراً.

في ما يتعلق بالتوصية 5، تعد هذه التوصية ممارسة مستمرة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وقد أطلع فريق وحدة التفتيش المشتركة على النتائج التي توصل إليها بشأن الأثر الأولي لجائحة كوفيد-19 على سياسة الصندوق وخطته المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال.

حالة تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

صدرت تقارير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة المذكورة أعلاه في عام 2022 واستلمها صندوق الأمم المتحدة للسكان قبل الموعد النهائي المحدد لإنجاز هذا التقرير. وفي هذه التقارير الثلاثة، وُجّهت 20 توصية من توصيات وحدة التفتيش المشتركة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وقُبلت 16 توصية منها (80 في المائة)، وواحدة (5 في المائة) كانت غير ذات صلة، ولم تُقبل ثلاث توصيات (15 في المائة). ومن بين هذه التوصيات الـ 16، نُفذت ثمان توصيات (50 في المائة) ويجري تنفيذ ثمان توصيات (50 في المائة).

وفقاً لمقرّر الجمعية العامة للأمم المتحدة 258/60، الذي يطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة تعزيز الحوار مع المنظمات المشاركة لتعزيز تنفيذ توصياتها، طلبت الوحدة معلومات عن متابعة توصياتها. ومن بين جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة بين عامي 2014 و2021، قُبل الصندوق 249 توصية (93 في المائة)، في حين أن 20 توصية (7 في المائة) إما غير مقبولة أو غير ذات صلة؛ ومن بين التوصيات المقبولة، نُفذت 208 توصيات منها (77 في المائة)، ويجري تنفيذ 49 منها (15 في المائة).

يقدم المرفقان الثاني والثالث من هذا التقرير معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ أحدث التوصيات الواردة في التقريرين الصادرين في عامي 2021 و2020.

من بين التوصيات الست الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2021 ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر المرفق الثاني)¹، قُبلت خمس توصيات (83 في المائة)، ولم تُقبل توصية واحدة (17 في المائة). ونُفذت توصيتان (40 في المائة)²، بينما يجري تنفيذ التوصيات الثلاث المتبقية حسب المستهدف (60 في المائة).

بالمثل، من بين التوصيات الـ 45 ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2020 (يرجى مطالعة المرفق الثالث)³، توجد توصيتان غير ذات صلة. وقد قُبلت التوصيات الـ 43 المتبقية (96 في المائة)، مع تنفيذ 31 توصية (72 في المائة) وبدء تنفيذ التوصيات الـ 12 المتبقية حسب المستهدف (28 في المائة).

يزد مزيداً من التفاصيل بشأن التوصيات في نظام المتابعة الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة المتاح للدول الأعضاء.

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بمتابعة تنفيذ ما تبقى من توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان ومواصلة مساهمته في مختلف مبادرات وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل.

¹ بالنسبة إلى التوصيات التي نظر فيها المجلس التنفيذي في عام 2021.

² البيانات المستمدة في آذار/مارس 2022.

³ سواء نظر فيها المجلس التنفيذي في عام 2020 أو 2021.

المرفق الأول:

موجز التقارير والمذكرات والرسالة الإدارية الواردة في هذا التقرير وذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان

مقبولة		غير مقبولة	غير ذات صلة	مخصصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان	إجمالي التوصيات	عنوان التقرير	رمز التقرير
قيد التنفيذ	مُنقَّدة						
4	4	2		10	10	استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	/JIU/REP/4/2021
-	4			4	4	استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة	/JIU/REP/5/2021
4	-	1	1	6	6	إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	/JIU/REP/6/2021
8	8	3	1	20	20	الإجمالي في التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي لعام 2023	

تقرير وحدة التفتيش المشتركة التالي المؤرخ عام 2022 لا صلة له بصندوق الأمم المتحدة للسكان: [1/2022/JIU/REP](#): استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل الأمم المتحدة).

المرفق الثاني
حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المستمدة من تقارير عام 2021 حتى 31 آذار/مارس 2023

رمز التقرير	عنوان التقرير	إجمالي التوصيات	مخصّصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان	ما ينطبق منها على الهيئات الإدارية	غير ذات صلة	حالة تنفيذ توصيات صندوق الأمم المتحدة للسكان ذات الصلة	
						مقبولة	
						غير مقبولة	مقبولة
20/JIU/ML/1/21	رسالة إدارية بشأن ضمان سلامة الوثائق والسجلات والمحفوظات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة	1	1	-	-	-	1
2/JIU/REP/4/2/021	استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا	9	3	1	-	1	2
2/JIU/REP/5/3/021	الامن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	5	2	1	-	-	2
	الإجمالي في التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي لعام 2022 (2023)	1515	6	2	-	1	2

⁴ يجري الآن تسجيل إحدى التوصيات بأنها «غير ذات صلة».

⁵ أُبلغ عن إحدى التوصيات بالخطأ على أنها "منفذة" في التقرير السابق.

المرفق الثالث

وضع تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المستمدة من تقارير عام 2020 حتى 31 آذار/مارس 2023

رمز التقرير	عنوان التقرير	إجمالي التوصيات	ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان	ما ينطبق منها على الهيئات الإدارية	غير ذات صلة	غير مقبولة	حالة تنفيذ توصيات صندوق الأمم المتحدة للسكان ذات الصلة	
							منفذة	قيد التنفيذ
1/2020/JIU/REP	استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق	10	7	6	-	-	7	-
2/2020/JIU/REP	السياسات والمنصات الداعمة للتعليم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب	9	6	1	-	-	-	6
3/2020/JIU/REP	الأماكن المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية	8	7	1	-	-	7	-
5/2020/JIU/REP	إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	4	4	2	-	-	4	-
6/2020/JIU/REP	تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة	7	6	3	-	-	6	-
7/2020/JIU/REP	تطبيقات Blockchain في منظومة الأمم المتحدة: نحو حالة من الاستعداد	8	5	2	1	-	4	-
8/2020/JIU/REP	استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	10	10	1	1	-	3	6
الإجمالي في التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي لعام 2021 (2023)		56	45	16	2	-	31	12

ليس لتقرير وحدة التفتيش المشتركة التالي الصادر في عام 2020 صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان: [4/2020/JIU/REP](#): استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المرفق الرابع
استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة في عام 2022 لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي

تعليقات الإدارة	التوصيات
استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (4/2021/JIU/REP)	
<p>ويتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على التقرير (L.A/77/317/Add.1).</p> <p>ولدى صندوق الأمم المتحدة للسكان عمليات وضوابط قوية لإدارة شؤون الشركاء المنفذين، وهو يشارك بنشاط في جهود التنسيق وتبادل المعلومات وبناء القدرات المشتركة بين الوكالات.</p> <p>ويرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه ينبغي استعراض التوصية في سياق إطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2021-2024. ويشمل هذا الإطار مؤشرات محددة لرصد مشاركة منظومة الأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين والدوليين على الصعيد القطري، وينبغي تقديم التقارير وفقاً للطرائق القائمة.</p>	<p>التوصية رقم 3. ينبغي للأجهزة التشريعية ومجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، اعتباراً من عام 2024 وعلى أساس التقارير المقدمة إليها سنوياً من الرؤساء التنفيذيين لكل منها، أن تقدم التوجيه الاستراتيجي العام والإشراف التشريعي إلى إدارة شركائها المنفذين، بما في ذلك في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ولا سيما في ما يتعلق ببناء القدرات والتنسيق فيما بين الوكالات وتبادل المعلومات.</p>
<p>ويتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على التقرير (L.A/77/317/Add.1).</p> <p>يؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التوصية ويتطلع إلى دعم مجلس الرؤساء التنفيذيين لإيجاد حلول للمعضلة التي تواجهها الوكالات: بين (أ) ولاية تعزيز قدرات الشركاء المنفذين – والعمل مع الشركاء المنفذين الذين هم في أفضل وضع للوصول إلى من يتخلفون عنهم كثيراً (منظمات المجتمع المدني الأقل قدرة في كثير من الأحيان) – و (ب) تولي زمام الأمور الضرورية (مع الكيانات الحكومية البرنامجية في كثير من الأحيان) والوفاء بتوقعات الإشراف من الجهات المانحة في ما يتعلق بتنفيذ البرامج التي تكاد تكون خالية من المخاطر. ويمكن للهيئات الإدارية دعم هذا المجال بتخصيص الموارد اللازمة لتحسين جهود الوكالات.</p>	<p>التوصية رقم 9. ينبغي للأجهزة التشريعية ومجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعمل، ابتداءً من عام 2023، على تقييم نهجها إزاء بناء قدرات الشركاء المنفذين وتعزيز القدرات الوطنية وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك فاعلية هذه الجهود منذ عام 2013، والتقدم المحرز والدروس المستفادة، استناداً إلى التقارير التي تُعدها أمانات كلٍّ منها، واعتماد تدابير محددة لتعزيز القدرات الوطنية وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني وبناء قدرات شركائها المنفذين.</p>

استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (5/2021/JIU/REP)	
<p>يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على التقرير (1.A/77/258/Add.1 فقرة 11)، الذي يشير، في جملة أمور أخرى، إلى أنّ تقديم مزيد من المعلومات عن النوع المحدد من «الخبرة» المتوقع من أعضاء اللجنة سيكون مفيداً في تقييم ما إذا كانت التوصية المقترحة قد استوفيت.</p> <p>ومع ذلك، فإنّ اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي جرى تنقيحها في أيار/مايو 2021، تشمل بالفعل المسؤوليات المتعلقة بمكتب الأخلاقيات ونصاً مفاده أن يكون لأعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف المستوى المطلوب من الخبرة في مجال الأخلاقيات من جملة أمور أخرى.</p>	<p>التوصية رقم 2. ينبغي للأجهزة التشريعية ومجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تطلب بعد من المنظمات استكمال اختصاصات لجانها المعنية بمراجعة الحسابات والإشراف عليها أن تفعل ذلك بحلول نهاية عام 2023 لإدراج عند الضرورة الأحكام المتعلقة بالأخلاقيات والأخلاق، كمجال مرغوب فيه من مجالات الخبرة لأعضاء اللجان الجُدد.</p>
إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (6/2021/JIU/REP)	
<p>ويتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على التقرير (1.A/77/256/Add.1). ويؤدُّ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يؤكد أنه منذ بداية جائحة كوفيد-19، أجريت العديد من العمليات والدراسات الاستقصائية لتحديد الدروس المستفادة. غير أنّ هذه الجهود كثيراً ما تُكرَّر بعضها بعضاً وتضيف عبئاً لا داعي له على الموظفين الميدانيين. وفي حين أنّ التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال يمثل عنصراً أساسياً في آلية كل منظمة لإنجاز ولاياتها، ينبغي النظر إليه على أنه يكمل آليات أخرى، مثل إدارة المخاطر المؤسسية، وإدارة المخاطر الأمنية، وإدارة الأزمات. وتقع على عاتق كل منظمة مسؤولية الإشراف على هذه الآليات.</p> <p>من المهم كفاءة تنسيق الجهود الرامية إلى التصدي للجائحة والتحديات المتصلة بها وعدم تكرار بعضها البعض، مما قد يؤدي إلى عدم الكفاءة وإهدار الموارد. ويرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أنّ اتباع نهج أكثر تبسيطاً وتنسيقاً سيكون أكثر فاعلية في التصدي لتحديات الجائحة. وعلاوة على ذلك، أصدر مكتب التقييم مؤخراً تكليفاً بإجراء تقييم لمدى قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان المؤسسية على الصمود في ضوء استجابته لجائحة كوفيد بالنظر إلى تدابير استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19؛ وقد جرى توسيع نطاق التقييم ليشمل تقييماً لقدرة الصندوق على توقع الأزمات العالمية المُقبلة والتكيف معها والتصدي لها. ولسوف يُطلع المجلس على ذلك في الوقت المناسب، وكما هو الحال دائماً، فإنّ صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بالتعلم والتكيف حسب الاقتضاء استناداً إلى هذه النتائج.</p>	<p>التوصية رقم 6. ينبغي للأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنظر، في أقرب فرصة ممكنة، في استنتاجات تقييم الإدارة الداخلية لاستمرارية تصريف العمليات خلال جائحة كوفيد-19 التي يُعدها الرؤساء التنفيذيون لمنظماتهم، وعلى هذا الأساس، يتخذون القرارات المناسبة لمعالجة الثغرات والمخاطر التي جرى تحديدها ضمن استمرارية العمليات المؤسسية.</p>